عن الطرفين سلبا بسيطا فعلى هذا ليس من الاحوال العارضة للشيء والامور العامة
من الاحوال فكيف يصح عده من الامور العامة حتى يرد نقضا بخروجه وان اعتبر
محمولا ثابتا فهو من الامور العامة لكن ح لا بد من وجود المثبت له فهو من الاحوال
المختصة بالموجود فكيف يرد نقضا فكيف يرد نقضا فنقول الامكان ان اعتبر
جهة القضية فهو معنى رابطي غير مستقل ملحوظ بتبعية الطرفين فيه لنسبته
ملحوظة كذ في الامر العام الوجود الثابت بالامكان وهو من الاحوال قطعا وحكمهم
على الامكان بكونه من الامور العامة مسامحة في يرد النقض بخروج الوجود بالامكان
لانه ليس من الاحوال المختصة بالموجود لان الموجبة الممكنة انما يستدعي وجود
الموضوع بالامكان لا بالفعل على هو المشهور وان اعتبر امرا محمولا ثابتا فكيف الوجود
الغرضي لان القضية المنعقدة حقيقية تقديرية في لم تختص بالموجود ايضا
فلو اشترط الاختصاص يرد نقضا ايضا فتامل فيه ثم قد يجاب عن خروج الامكان
بان المراد الثبوت حال الوجود بان لا ينافي الوجود والعدم مناف له بخلاف الامكان
فانه غير مناف وانت لا يذهب عليك ان مطلق العدم غير مناف للوجود المطلق
فمطلق العدم ثابت للموجود ما دام موجودا في لا يخرج العدم ايضا واجاب
المحقق الدواني بانه لا دلالة للعبارة على هذا المعنى واراد عليه ان الحكم على المشتق
يفيد ثبوته من جهة اتصافه بالمبدا حال ثبوته اولم تسمع المنطقيين يقولون
في وجه تسمية العرفية العامة ان المتبادر من القضية المطلقة الحكم بالمحمول ما دام
ثبت له العنوان ولعل هذا المحقق اراد عدم دلالة مثل هذا العبارة المستعملة
في امثال هذه المقالات فتامل قولــــه الا ان يثبت كل ممكن موجودا ٥
هذا انما يتاتى من قبل الفلاسفة القائلين بالوجود الذهني والاذهان العالية
وكون علومهم حصولية ولا يصح من قبل المتكلمين فانهم ينفون الوجود الذهني
الا شرذمة من متاخريهم وينفون المبادي العالية سوى ذات الباري عز وجل
ولا يقولون بحصول المعلومات في ذاته تعالى انما يقولون ان علمه تعالى صفة
ذات اضافة ينكشف به الاشياء من دون وجود وحصول في ذاته تعالى فافهم
قولــــه فانهم يمكن ان يقال الهيئة سواء كانت جوهرية او عرضية الغرض
من هنا

١٢

من هذا اثبات نحو آخر من العدم وكونه من الامور العامة والحاصل ان الوجود
ان الوجود لما كان زايدا على الماهيات الامكانية عارضا لها فهو مسلوب عن المرتبة
الماهية كساير العوارض فهذا النحو من العدم متناول للجوهر والعرض فهو من الا
مور العامة واورد عليه مطلع الاسرار الالهية والمعارف الربانية ابي واستاذي
نظام الملة والدين اغرقه الله في رحمته واسكنه مقام خلته ان هذا السلب سلب
بسيط ليس من العوارض والامور العامة يجب ان يكون من العوارض وهذا
كلام متين الا ان يتكلف متكلف و يقول الوجود في المرتبة كما انه مسلوب
عن مرتبة الماهية كذا مسلوب في مرتبة العارض اذ لا معنى لكون الوجود
الذاتي عارضا فلبه متحقق في مرتبة العارض والسالبة الحاكية عن مرتبة العارض
والموجبة المعدولة الحاكية عنها متساويتان عن وجود الموضوع فيمكن ثبوت
هذا السلب في مرتبة العارض بل يجب فهو من العوارض ثم قد يورد عليه بوجه
اخر هو ان الامور العامة اعراض ذاتية للموجود فيكون عارضة له وهذا السلب
من عوارض الماهية لا من عوارض الموجود وهذا الاشكال في غاية السقوط فانه
لو سلم ان الموضوع الموجود كما ذهب اليه البعض لكن الماهية المسلوب عنها الوجود
بهذا السلب موجودة قطعا ولا يجب ان يوخذ حيثية الوجود قيدا في الموضوع
وما يقال الموضوع للكلام او الالهي الموجود بما هو موجود فالحيثية فيه
اللاقيدية كما صرح به المصنف والشارح وقال الصدر الشيرازي الموجود
بما هو موجود بمعنى الوجود ويفهم من كلام الشيخ ان معنى الحيثية من
غير ان يصير رياضيا وطبيعيا فافهم واعجب من ذلك ما قيل ان الكلام ههنا
في العدم العارض في العدم المرتبة فاثبات كون هذا النحو من العدم من الامور
العامة خروج عن البحث اعجبني قوله من اين علم هذا القائل ان الكلام في العدم في
مرتبة العارض بل الظاهر ان الكلام العدم المطلق فافهم ولا تخبط قولــــه
وفيه تامل لان الكلام في عدم الشيء في نفسه اذ العدم الرابطي يقال في عرفهم على
معنيين احدهما النسبة السلبية الغير المستقلة والثاني ارتفاع الشيء في نفسه
اي عن محل وهذا هو العدم المحكي عنه في سوالب الهليات المركبة والمراد ههنا

Copyright © King Saud University